

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز ز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧ في القضية رقم ٢٠١٣/١٠٦٣
المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب
التالية:

- ١ - إن القرار الصادر مخالفاً للأصول والقانون .
- ٢ - أخطأت المحكمة بمحاكمة المميز بمثابة الوجهي .
- ٣ - إن المميز لديه بيانات ودفع حرم من تقديمها .
- ٤ - إن المميز يرفق بتمييزه صك صلح وإسقاط حق شخصي .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت

للمتهمين :

- ١

- ٢

- ٣

- ٤

- ٥

- ٦

- ٧

وللظنية :

التهمة التالية :

١. جناية الاغتصاب خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٢) عقوبات بالنسبة للمتهمين

٢. جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات بالنسبة للمتهمين

كررة ثلاث مرات بالنسبة للمتهم

٣. جناية التدخل بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين (٢/٢٩٢ و ٢/٨٠) عقوبات مكررة

مرتين بالنسبة للمتهم

٤. جناية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين (١/٢٩٨ و ٢/٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهمين

٥. جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات بالنسبة للمتهم
٦. جنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٧) عقوبات بالنسبة للظنية
٧. جنحة انتحال صفة موظف خلافاً لأحكام المادة (٢٠٢) عقوبات بالنسبة للمتهم

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة بأن الظنية من مواليد ١٩٩٠/٧/١٣ على علاقة بالمتهم وأنه وقبل سنة من تاريخ تقديم الشكوى حضر المتهم إلى منزلها حيث أدخلته إلى إحدى الغرف وقامت بشلح بنطلونها وشلح المتهم بنطلونه ووضع قضيبه في مؤخرة المجني عليها من الخلف ومارس فعل اللواط معها وبعد ذلك ارتدى بنطلونه وغادر المنزل وبعد أسبوع دخل المتهم إلى منزل الظنية وقام بتكرار أفعاله السابقة ثم غادر وبعد فترة قامت المجني عليها بالاتصال به واتفقا على أن يلتقيا في منزلها حيث أحضر المتهم المشروبات الكحولية وقام هو بشلح ملابسها وأدخل قضيبه في فرج المجني عليها من الأمام وبعد ذلك تركها وبعد ستة أشهر حضر المتهم وجدي إلى الظنية وطلب منها مبلغ من النقود حيث قامت الظنية بسرقة مبلغ ١٦١٥ ديناراً من والدها وقامت بإعطائه للمتهم وذلك على فترات مختلفة وبعد ذلك علم والد الظنية بأنها تقوم بسرقة فقام بسؤالها عن النقود إلا أنها أنكرت ذلك وقامت بالهروب من المنزل وأثناء هروبها تعرفت على المتهم (الملقب) وأخبرته بما حصل معها وأنها ترغب بالذهاب إلى منطقة الكرامة مكان تواجد المتهم إلا أن المتهم قال لها (بك تروحي توصلي بالسهوة هاي) وكان أثناء ذلك الوقت ليلاً حيث طلب المتهم من الظنية أن يقوم بوضع قضيبه في مؤخرتها من الخلف فوافقت على ذلك وقام المتهم بإدخال جزء من قضيبه في مؤخرة الظنية وبعد ذلك ارتدى كل منهما ملابسه وقاما بالمسير في منطقة مادبا وفي اليوم التالي التقى المتهم بالمتهم ، وطلب منه إيصالها بالسيارة العائدة له إلى منطقة عيون موسى وهناك قام المتهم بممارسة الجنس مع الظنية من الأمام ممارسة الأزواج غصباً عنها حيث كانت تصرخ وكان المتهم يسمع صوتها وبعد ذلك قام المتهم بأخذ الظنية معه حتى تنام في منزله لدى زوجته إلا أنه وفي الطريق صادف المتهمين حيث أخبرهما بأنه يرغب بأخذ الظنية إلى منزله إلا أن المتهم فيصل أخبره بأنه إذا قام بأخذها إلى منزله ستحصل مشاكل بينه وبين زوجته وطلب منه أن يأخذ

الظنية إلى منزله وبالفعل ذهبت الظنية مع المتهمين إلى منزل الأول وهناك قام المتهم بإدخال قضيبيته في مؤخرة المجني عليها برضاها وفي اليوم التالي قام المتهم بشلح ملابسه ووضع قضيبيته في فرج المجني عليها من الأمام وبقيت الظنية في منزل المتهم لمدة ثلاثة أيام حيث خرجت الظنية من منزله من أجل التحدث مع أهلها وفي الطريق صادفت المتهم (المعروف باسم) حيث أخبرته الظنية بقصتها بالكامل عندها قام المتهم بأخذها إلى منطقة الفيصلية وحضر المتهم إليها وأخبر الظنية بأنه من البحث الجنائي وأنه سيقوم بتسليمها إلى الشرطة ثم قام المتهم بأخذ الظنية بين الأشجار وطلب منها أن تشلح ملابسه حيث قامت بشلح بنطلونها وقام بإدخال قضيبيته في فرجها من الأمام إلى أن استمنى وبعد ذلك قام بإعطائها مبلغ دينار وقال لها (دبري حالك) وقام المتهم بممارسة الجنس معها من الأمام ومن الخلف وبعد ذلك عادت الظنية إلى المتهم الذي قام بأخذها إلى إحدى الأماكن وهناك قام بإدخال قضيبيته في مؤخرتها وبعد ذلك تم إلقاء القبض على الظنية وتبين من خلال التقرير المخبري بأنه وبعد فحص المسحة المهبلية المأخوذة من الظنية بأن الحيوانات المنوية الموجودة عليها تعود للمتهم

باشرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى على النحو الوارد بمحاضرها وتوصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم ١١٣٩/١١٠٥ تاريخ ٢٨/٤/٢٠١١ إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إن الظنية من مواليد ١٣/٧/١٩٩٠ على علاقة بالمتهم وأنه وقبل سنة من تاريخ تقديم الشكوى حضر المتهم إلى منزلها حيث أدخلته إلى إحدى الغرف وقامت بشلح بنطلونها برضاها وشلح المتهم بنطلونه ووضع قضيبيته في مؤخرة المجني عليها من الخلف ومارس فعل اللواط معها وبعد ذلك غادر المنزل وبعد أسبوع دخل المتهم إلى منزل الظنية بناءً على طلبها وقام بتكرار أفعاله السابقة ثم غادر وبعد فترة قامت المجني عليها بالاتصال به واتفقا أن يلتقيا في منزلها حيث أحضر المتهم المشروبات الكحولية وقام هو وشلح ملابسهما وأدخل قضيبيته في فرج المجني عليها من الأمام وبعد ذلك تركها وبعد ستة أشهر حضر المتهم إلى الظنية وطلب منها مبلغ من النقود حيث قامت الظنية بسرقة مبلغ ١٦١٥ ديناراً من والدها وقامت بإعطائه للمتهم وذلك على فترات مختلفة ولما علم والد الظنية بأنها تقوم بسرقة وسؤالها عن النقود إلا أنها

أنكرت ذلك وقامت بالهروب من المنزل وأثناء هروبها تعرفت على المتهم ، والملقب () وقام باصطحابها معه بعد أن أخبرته بما حصل معها وكان الوقت ليلاً

وطلب المتهم من الظنينة أن يقوم بوضع قضيبه في مؤخرتها من الخلف فوافقت على ذلك وبالفعل قام المتهم بإدخال جزء من قضيبه في مؤخرتها وارتدى الاثنين ملابسهما وفي الطريق التقى المتهم ، بالمتهم وطلب منه إيصالها بالسيارة العائدة له إلى منطقة عيون موسى وهناك قام المتهم بممارسة الجنس مع الظنينة من الأمام ممارسة الأزواج وكان ذلك برضاها وبعد ذلك قام المتهم بأخذ الظنينة معه حتى تنام في منزله لدى زوجته إلا أنه في الطريق صادف المتهمين وقالوا له بأن لا يأخذ الظنينة إلى منزله تفادياً لحصول مشاكل مع زوجته وقامت الظنينة بالذهاب مع المتهمين إلى منزل الأول وفي المنزل قام المتهم بإدخال قضيبه في مؤخرة المجني عليها برضاها وفي اليوم التالي قام المتهم بشلح ملابسها ووضع قضيبه في فرج المجني عليها من الأمام وبرضا الأخيرة وبقيت الظنينة في منزل المتهم مدة ثلاثة أيام وخرجت بعد ذلك للتحدث مع أهلها وفي الطريق صادفت المتهم المعروف () وقامت الظنينة بإخباره بقصتها بالكامل عندها قام المتهم بأخذها إلى منطقة الفيصلية وحضر المتهم إليهما وأخبر الظنينة بأنه من البحث الجنائي وأنه سيقوم بتسليمها للشرطة ثم قام المتهم بأخذ الظنينة بين الأشجار وطلب منها أن تشلح ملابسها حيث وافقت وقامت بشلح بنطلونها وقام بإدخال قضيبه في فرجها من الأمام إلى أن استمنى وقام بإعطائها مبلغ دينار وقام المتهم بممارسة الجنس معها من الأمام ومن الخلف وبعد ذلك عادت الظنينة إلى المتهم ، الذي قام بإدخال قضيبه في مؤخرتها وبعد ذلك تم إلقاء القبض على الظنينة وجرى الملاحقة .

وفي التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة وجدت أن ما قام به المتهمين كل

من

من أفعال مادية بحق المشتكية وهي قيام كل واحد منهم بممارسة الجنس معها من الأمام والخلف برضاها وموافقتها وهذا ثابت من خلال بداية علاقتها ومعرفتها الغرامية بالمتهم حيث كان يحضر إلى منزلها ويقوم بممارسة الجنس معها من الخلف والأمام ويتناول معها المشروبات الكحولية وبعد ذلك قامت المشتكية

بسرقه مبلغ من النقود من المكان الذي يضعه فيه والدها وإعطائه للمتهم على فترات ولما انكشف الأمر أنكرت بأنها قامت بالسرقه (لوالدها) وهربت من المنزل وقامت بالتعرف على باقي المتهمين المذكورين أعلاه الواحد تلو الآخر وكان كل واحد منهم يقوم بممارسة الجنس معها من الخلف والأمام برضاها وموافقتها وهذا ثابت من خلال سرقه نقود والدها وهربها من منزله وقيامها بالتعرف على كل هؤلاء المتهمين الواحد تلو الآخر ونومها عند أحدهم ثلاثة أيام متتالية وتناولها المشروبات الكحولية نوع عرق كل هذا يدل دلالة قاطعه وأكيدة بأن كل الأفعال التي أقدم عليها المتهمين معها بممارسة الجنس من الخلف والأمام كانت برضاها وموافقتها دون أي إكراه أو عنف معها .

وعليه توصلت المحكمة إلى ما يلي :

أولاً : بالنسبة لجناية الاغتصاب خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٢) عقوبات المسندة للمتهمين ، فإن الثابت أن ما قام به المتهمين أعلاه تجاه المشتكية وهي ممارسة الجنس معها من الأمام ممارسة الأزواج كان برضاها وموافقتها دون أي عنف أو إكراه .

فإن هذه الأفعال التي أقدم عليها المتهمين بوصفها المتقدم تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة من أنها تشكل جناية الاغتصاب خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٢) عقوبات رغم أن سنّها في وقت ارتكاب هذه الأفعال كان قبل سنة من إكمالها سن الخامسة عشرة من عمرها حيث إن الأفعال كانت برضا وموافقة المشتكية كما أسلفنا أعلاه .

ثانياً : بالنسبة لجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات المسندة للمتهمين ومكررة ثلاث مرات بالنسبة للمتهم

فإن الثابت بهذه القضية أن ما قام به المتهمين أعلاه تجاه المشتكية : وهو قيامهم بممارسة الجنس معها من الخلف كان برضا وموافقة المشتكية وبدون أي إكراه أو عنف إلا أن هذه الأفعال ارتكبت من قبلهم بحقها قبل بلوغها سن الخامسة عشرة من عمرها بعام مما يجعل من أن سنّها يندرج تحت الحماية القانونية رغم الرضا والموافقة من قبل المشتكية للأفعال الواقعة عليها من قبل المتهمين .

هذه الأفعال التي أقدم عليها المتهمين بوصفها المتقدم تشكل بالنتيجة وبمجمليها كافة أركان وعناصر جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات وطبقاً لما ورد بإسناد النيابة العامة .

ثالثاً : بالنسبة لجنابة التدخل بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٢/٨٠) عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم فإن الثابت أن المتهم لم يرتكب أي حالة من حالات التدخل في هذه القضية فيما يتعلق بأفعال المتهمين تجاه المشتكية ولم يرق بأي فعل مع المشتكية كما هو ثابت من هذه القضية وبيناتها فإنه بالتالي لا مجال إلا لإعلان عدم مسؤوليته عن هذا الجرم .

رابعاً: بالنسبة لجنابة التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين (١/٢٩٨ و ٢/٨٠) عقوبات المسندة للمتهمين إسماعيل وفيصل . فقد ثبت أن المتهمين لم يقوموا بأي فعل من الحالات المنصوص عليها في المادة (٢/٨٠) عقوبات وذلك لمساعدة المتهمين للقيام بأفعالهم تجاه المشتكية لا سيما أن المشتكية كانت تمارس الجنس مع جميع المتهمين بإرادتها وموافقتها وذهابها مما يتعين والحالة هذه إعلان عدم مسؤوليتهم عن هذا الجرم .

خامساً: بالنسبة لجنابة السرقة المسندة للظنية خلافاً لأحكام المادة (٤٠٧) عقوبات فقد ثبت ومن خلال شهادة المشتكية باعترافها بأنها قامت بسرقة مبلغ من النقود من المكان الذي يقوم والدها بتخبئة النقود فيه وإعطائها هذه النقود للمتهم مما يتعين والحالة هذه إدانتها بهذه الجنحة .

وعليه وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة

للمتهمين :

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

- ٥ -

من جنابة الاغتصاب خلافا لأحكام المادة (٢/٢٩٢) عقوبات إلى جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريمهم بهذه الجنابة بوصفها المعدل .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جنابة التدخل بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢/٢٩٢) و (٢/٨٠) عقوبات مكرره مرتين .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين عن جنابة التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين (٢/٢٩٨) و (٢/٨٠) عقوبات .

رابعاً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة الظنينة ، بجنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٧) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليها بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة لها مدة التوقيف . ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة بحقها لتصبح الحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة لها مدة التوقيف .

خامساً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة انتحال صفة موظف خلافاً للمادة (٢٠٢) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف كونه انتحل صفة رجل بحث جنائي . سادساً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

سابعاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهمين :

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

ومكررة ثلاث مرات للمتهم
وجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة
(١/٢٩٨) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :
أولاً : عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات وضع كل واحد من المجرمين :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة
التوقيف .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرمين
اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة
بحقهما لتصبح وضع كل واحد من المجرمين
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات وضع كل واحد من المجرمين :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٥ -
- ٦ -

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة
التوقيف مكررة ثلاث مرات للمجرم

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرمين
الذي اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة
بحقهما لتصبح وضع كل واحد منهما بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف والرسوم
محسوبة لهما مدة التوقيف .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرمين كل من :

١

٢

٣

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم لكل واحد منهم محسوبة مدة التوقيف لكل واحد منهم .

ووضع كل من المجرمين :

- ١

- ٢

- ٣

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف

لم يرتض المتهم بالقرار فطعن فيه تمييزاً .

بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٢٣٤ أصدرت محكمة التمييز حكمها

المتضمن :

(وعن أسباب التمييز :

وعن السببين الأول والسادس منهما ومفادهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بمحاكمة المميز بمثابة الوجاهي مما حرمه من تقديم بيناته ودفعه التي من شأنها التأثير في نتيجة الحكم .

ومن الرجوع لأوراق الدعوى نجد إن القرار المطعون فيه صدر بحق المتهم المميز بمثابة

الوجاهي الذي يدعي بأنه حرم من تقديم بيناته ودفعه .

وحيث إن الطعن في الحكم مقدم لأول مرة فهو غير ملزم بتقديم المعذرة المشروعة

المبررة للغياب وفق أحكام المادتين (٢١٢ و ٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما

يتعين معه السماح له بتقديم ما يدعي من بينات ودفعه حرم من تقديمها مما يجعل القرار

مستوجب النقض لورود هذين السببين عليه .

وعن باقي الأسباب فإن البحث فيهما على ضوء ردنا على السببين الأول والسادس سابق
لأوانه .

لذا نقرر نقض القرار المطعون فيه لتمكين المتهم
من تقديم بيناته
ودفعه () .

اتبعت محكمة الجنايات الكبرى النقض وبتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧ أصدرت حكمها في
القضية رقم ٢٠١٣/١٠٦٣ المتضمن وضع المميز (المتهم)
بالأشغال
الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم .

لم يرتضِ المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

ودون الرد على أسباب التمييز فإننا نجد إن المميز ، قد طعن بالحكم الصادر
عن محكمة الجنايات الكبرى تمييزاً للمرة الثانية بعد أن صدر الحكم غيابياً بحقه ولم يقدم ما
يثبت أن غيابه عن المحاكمة أمام تلك المحكمة كان لعذر مشروع وفقاً لما تتطلبه المادة ٤/٢٦١
من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد الطعن شكلاً .

لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/١٠/١ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / س.هـ